"لا يعذر أحد بجهل القانون" مبدأ بعيد عن الحقيقة، قريب من الوهم.

أ: دويني مختار
كلية الحقوق والعلوم السياسية،
جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس.

ملخص:

في ظل ما تنتجه الجهات المختصة بصناعة القانون من قواعد جمة بأعداد كبيرة، جعل من المنظومة القانونية في الدولة غير متناهية العدد، وغير محكوم في وتيرة تسارعها، أدى إلى تشعبها، تعقيدها، تنوعها وتقنيتها، ليس بإمكان أي شخص الإلمام بها، مما أدخل مبدأ لا يعذر أحد بجهل القانون في اختبار محرج، جعل منه شعارا فارغ الفحوى، يوسم بالوهم والخرافة، لبعده عن الحقيقة والواقع، لأنه كلما طبقنا قواعد قانونية على أشخاص يجهلونها، تتصف هذه القواعد بهشاشة فاعليتها، وتفقد المخاطبين بها سعة تحملهم لها، وخضوعهم لفحواها. لتكريس هذا المبدأ حقيقة وإخراجه من دائرة الوهم التي تحتويه، لابد من التحكم في عملية التشريع ومراقبتها للحد من التضخم التشريعي، وذلك عن طريق احترام الإجراءات وتوفير الشروط والتدابير التي تجعل من القواعد القانونية ممتازة الجودة، من خلال:

– الدراسة المسبقة للمجال المراد التدخل فيه وتنظيمه، ودراسة الآثار المترتبة عن هذا التدخل.

– الصياغة الجيدة للقواعد القانونية، إذ يفترض في الصائغ أن تتوافر فيه صفات المحقق، والمخترع، والنحات وحتى الكاتب، لضمان النوعية، من خلال لغة واضحة، أي سهلة ومقروءة.

– تقنين القواعد القانونية وتجميعها في حيز معروف، للعناية بمبدأ الأمن القانوني، وإتاحتها للجميع لتمكينهم من بلوغها والولوج إليها، ومعرفة حقوقهم وواجباتهم.

القواعد القانونية الممتازة الجودة هي الوحيدة التي تعنى بالاحترام، وتتميز بالفعالية، وتبلور مغزى القانون وجوهره، وتحقق العدالة، ولا يعذر أحد بجهلها حقيقة.

Résumé:

La maxime Nul n'est censé ignorer la loi, en effet, ne s'agissait que d'une règle de procédure, selon laquelle l'opposabilité de la loi est absolue, en se sens que l'assujetti ne peut échapper à l'effet

produit par elle, affirmant que chacun doit connaitre la loi, n'en demeure pas moins que plus un fossé existe entre la signification juridique du principe et son sens commun, signifie que le fait de ne pas comprendre la loi a des conséquences juridiques, là ou L'excessive multiplication des textes normatifs est évolué trop vite, dans l'accroissement de l'état de complexité et d'hermétisme de notre droit, L'inflation législative a deux aspects: l'augmentation quantitative du nombre des textes, et l'accélération du rythme de la production normative. Juristes et citoyens s'en plaignent ; les pouvoirs publics ont fait de sa dénonciation un thème politique et de sa maitrise une des priorités de la réforme de l'Etat.

Pour mettre ce principe réel et non pas un principe de mythe, la production des normes juridiques doit être maitrisé et encadré par des procédures :

- De rédaction, comme un art de savoir édifier des monuments juridiques.
- De l'étude et l'évaluation préalable et L'analyse d'impact de la réglementation
- De codification, qu'elle est un regroupement des textes, la réunion d'éléments divers, une réglementation complète couvrant l'ensemble ou une branche du droit. La codification a toutefois deux avantages précieux : celui d'obliger le législateur à avoir une vision d'ensemble d'un corps de règles juridiques et de lui conserver.
- D'accessibilité des normes juridiques pour tous les citoyens.

Seul la loi claire, simple, limpide, transparente, compréhensible de tous peut être respectée, devenir efficace et assurer ce que l'on peut attendre du droit : la justice, l'ordre, la prévisibilité, la sécurité, le bien être, la paix et peut-être le bonheur, et rendre à la maxime sa réalité et son respect.

يعتبر الفقيه مونتسكيو أن كثرة القوانين تؤدي إلى موتها[1]، وكذلك يرى بأن القوانين العديمة الفائدة تضعف القوانين الضرورية[2]. في ظل ما تنتجه الجهات المختصة بصناعة القانون من قواعد جمة بأعداد هائلة، جعل من المنظومة القانونية في الدولة غير متناهية العدد، وغير محكوم في وتيرة تسارع إنتاجها.

وفي ظل تطور المجتمعات الحديثة بتنوع أساليب الحياة وتشعبها، وتزايد دور التكنولوجيا فيها، فرض على المشرع مسايرة هذه الظاهرة ومواكبتها وفق إرساء قواعد قانونية جديدة تضبطها وتنظمها، مما جعل هذه الأخيرة في تزايد مستمر، وتنوع وتشعب غير محصور.

إلى جانب تعدد المختصين بإصدار قواعد القانون بمفهومها الواسع (الدستور، المعاهدات الدولية المصادق عليها، القوانين العضوية، التشريع والتنظيم)، من سلطة تشريعية صاحبة الاختصاص الأصيل في وضع وسن القواعد القانونية[3]، وكذلك السلطة التنفيذية التي تتمتع هي الأخرى باختصاص سن

القـــوانين و التنظيمـــات، مـــن خـــلال الاختصـــاص التشـــريعي المخـــول لـــرئيس الجمهورية[4]، أو الاختصاص التنظيمي للسلطة التنفيذية[5].

وباعتبـار أن القـانون هـو الوسـيلة الـتي تعـبر مـن خلالهـا الحكومـات عـن إرادتهـا، وتتـدخل عـن طريقـه في الحيـاة العامـة وتنظمهـا، كمـا يتمثـل دور القـانون في كونـه وسـيلة تسـيير السياسـات العامـة في الدولـة مـن جهـة، وتطـور المجتمـع الـذي ينظمـه مـن جهـة أخـرى، وتوجهـه نحـو التقنيـة، أصـبح أكثـر تعقيـدا، وأدى إلى كثـرة تـدخل الحكومـة فيـه، وتعقيـد وتنـوع القواعـد القانونيـة الـتي تنظمـه، أفـرز فروعـا مـن القـوانين، تقنيـة ومعقـدة وغامضـة لا يسـتوعبها أي شـخص ويفهمهـا ببسـاطة، مثـل القـانون الجبائي، الصفقات العمومية، الجمارك، العمل...الخ[6].

إن هـذا التشـعب والتعقيـد والـوفرة يـدخل مبـدأ لا يعـذر أحـد بجهـل القـانون لاختبـار محـرج وثقيـل، فبنـاء علـى هـذا المبـدأ يفـترض أن علـى كـل شـخص معرفـة مجمـوع القواعـد القانونيـة السـارية المفعـول، وعلـى درايـة تامـة بكـل صـغيرة وكبـيرة تحـيط بهـا، و بنـاء عليـه تعتـبر معارضـة القواعـد القانونيـة مسـتحيلة بمعـنى أن المكلـف المتلقـي لا يسـتطيع الـتملص مـن الأثـر القـانوني النـاتج عنهـا، ولا يسـتطيع الخـروج عـن الإطـار أو النظـام الـذي وضـعه المشـرع، ممـا يجعـل هـذا المبـدأ شـعار فـارغ الفحـوى لا يتعـدى الصـفة الإجرائيـة، ولا يمثـل إلا هـوة واسـعة موجـودة بـين المعـنى القـانوني للمبـدأ، والمعنى أو التعبير العام له[7].

فهـذا المبـدأ بعيـد عـن المعـنى الحقيقـي الـذي يعتـبر أن القـانون يحمـي وغـير محمـي مـن يجهلـه، وقريـب مـن الـوهم أو الخرافـة لأنـه لـيس بإمكـان أي شـخص الإلمـام بجميـع قواعـد القـانون بمختلـف فروعهـا وأنواعهـا ومجالاتهـا، وأنـه كلمـا طبقنـا قواعـد قانونيـة علـى أشـخاص يجهلونهـا، توسـم هـذه القواعـد بهشاشـة فعاليتـا وتفقـد المكلفـين بهـا سعة تحملهم لها وخضوعهم لفحواها[8].

حـتى نقـرب هـذا المبـدأ مـن الحقيقـة، ونخرجـه مـن دائـرة الـوهم الـتي تحتويـه، لابـد مـن مراجعـة المنظومـة القانونيـة كاملـة بتبسـيطها، وتسـهيلها، وتوضـيحها، وإلغـاء عـديم الفائـدة منهـا، وتعـديل وحـذف الغـامض منهـا، والتقليـل مـن التـدخل عـن طريـق سـن قواعـد قانونيـة جديـدة إلا عنـد الضـرورة إليهـا، وعـدم تـوافر بـدائلها في معالجـة المشـكل المطـروح، وكـذلك تقنـين وتجميـع القواعـد القانونيـة الـتي تعـنى بـنفس المجـال، وضمان إتاحتها للجميع وإمكانية بلوغها من قبل الجميع.

وعليه ارتأيت معالجة هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى قسمين:

أ و لا : ضرورة إرساء قواعد قانونية جيدة ومتميزة. ونتطرق من خلاله إلى:

– الصياغة الجيدة للقواعد القانونية.
– الدراسة المسبقة للتشريعات وتقييم أثرها.

ثانيا : تقنين القواعد القانونية وإتاحتها وإمكانية بلوغها. وندرس فيه:
–عملية التقنين.
– بلوغ القوانين وأتاحتها وإمكانية الولوج إليها.

أولا: ضرورة إرساء قواعد قانونية جيدة ومتميزة :

- الصياغة الجيدة للقواعد القانونية :

يعبر عن التشريع في اللغة اللاتينية بمصطلح من مقطعين " lex " ومعناه القانون، و" latum " ومعناه الوضعي، أما اصطلاحا فتطلق عبارة التشريع "legislation"، على مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تصدر من قبل سلطة مختصة في الدولة، كما تطلق على عملية وضع القوانين وإصدارها[9].

إن ترجمة خطط الحكومة إلى برنامج عمل تشريعي يتطلب مهارات الخبرة القانونية والإدارية، بقصد وضعها في شكل قواعد قانونية عملية وواضحة تسمح بجعل تدخل الحكومة موسوم بالنجاح والفعالية، ومن ثم فإن عملية صياغة القوانين هي وظيفة جوهرية لأي مبادرة تشريعية، لأن جودة النصوص التشريعية ودقتها ووضوح مفرداتها تسمح بفهم مضمون النص، واحترامها، وتعمل على تطبيقها تطبيقا سليما دون تأويلات أو منازعات واسعة النطاق، لذلك يتوجب على صانعي التشريع مراعاة معايير الصياغة الصحيحة الآتي ذكرها[10]، حتى يتم التوصل إلى نصوص تشريعية توصف بالسلامة وتؤدي الغاية المرجوة منها:
– مصاغة بشكل دقيق.
– موجزة، لا تحتوي على نصوص زائدة أو غير ضرورية.
– مترابطة الفقرات ومتجانسة من حيث الشكل والمضمون.
– متناسقة مع الأحكام الأخرى الواردة بالقانون نفسه، أو أحكام القوانين السارية المفعول.

ويجب أن تكون الصياغة:
– شاملة لكافة النواحي الأساسية في القضية محل التشريع.
– قابلة للفهم من طرف متلقيها.

إن العناية بصياغة النص التشريعي لم تستقم بشكل ملحوظ و ثابت إلا حديثا، بعد أن أثبتت التجربة أن عدم صياغة النصوص القانونية بالدقة اللازمة والوضوح المطلوب قد أثر على قدرة نفاذها وتحقيقها للأغراض التي سنت من

أجلهـا، كمـا أدى إلى تكـاثر حجـم النصـوص القانونيـة وعـدم تـرابط بعضـها ببعض[11].

وضوح القواعد القانونية:

تعتبر الصياغة التشريعية من المسائل الفنية الضرورية لإنشاء القاعدة القانونية وفق أسس ومبادئ سليمة خالية من الأخطاء والشوائب والتعقيد، وسهلة الفهم بالنسبة لكافة المتعاملين مع النص القانوني.

وقد يتبادر لذهن البعض أن اللغة القانونية هي لغة خصوصية تكون بالضرورة مركبة ومعقدة، لا يقدر على فك رموزها سوى أهل الاختصاص من رجال القانون كالقضاة، والمحامين، وأساتذة القانون، وغيرهم من المختصين في المجال القانوني، وهو موقف خاطئ لا مبرر له، إذ أن القانون يخاطب الجميع، فيجب أن يكون معلوما من الكافة لأنه ينظم علاقة الشخص بالمجتمع، بما يفترض سهولة فهمه من الجميع حتى يتحقق له النفاذ لأنه لا جدوى من قانون لا نفاذ له.

لذلك كان تجنب التعقيد في صياغة النصوص التشريعية من المسائل الجوهرية التي يجب بذل كل الحرص على تحقيقها، ولئن تعلق الأمر بمسائل فنية تقتضي الدقة في استعمال المصطلحات الخاصة بها فإن ذلك لا يكون حائلا دون تبسيط المفاهيم بالقدر الذي يجعلها في متناول المتلقي[12].

يميل صائغ اللغة القانونية إلى تحقيق أهداف رئيسية، منها الدقة والوضوح، والإحاطة بكل جوانب المعنى. كثيرا ما يحدث خلط أو لبس في اللغة المستخدمة في حياتنا اليومية، ويضطر المتحدث إلى أن يوضح ما قاله من قبل بصيغة أخرى أكثر وضوحا، وكثيرا ما تنقل وسائل الإعلام تصريحات تجد لها عدة تفسيرات مختلفة لما تضمنته، ويضطر المتحدث إلى إعادة صياغة ما قاله بشكل يفصح بوضوح عن قصده. ولكن ماذا يحدث إذا صيغت قاعدة قانونية بطريقة غامضة، تقبل تفسيرات مختلفة؟[13]

إن المؤكد حدوثه هو أن كل طرف تعنيه هذه القاعدة القانونية سيفسرها وفقا لمصلحته، ومن ثم يحاول الصائغ القانوني قدر استطاعته أن يتوخى الدقة فيما يكتب، ولكي يكون دقيقا فإن عليه أن يستخدم لغة واضحة لا غموض فيها.

وتتسم اللغة القانونية بأنها لغة مباشرة، بمعنى أن كل كلمة فيها لها مدلول مقصود لذاته، بل إن كل موضع تأخذه العبارة القانونية يتم اختياره عن عمد لدواعي الدقة والوضوح، حتى ولو كان ذلك يؤثر على سلامة الأسلوب وبلاغته،

ومن ثم فإنه يقال بحق أن اللغة القانونية لا تصح لاستخدامها في التخاطب، وربما لهذا السبب تخلو اللغة القانونية من المحسنات البديعية، والأساليب البلاغية (مثل الاستعارة، و التشبيه، والكناية...)، حيث أن استخدام هذه الأساليب يضيف غموضا للمعنى قد يكون مطلوبا في اللغة الأدبية، لكنه من المحرمات في اللغة القانونية[14].

إن اللسانيات تعرف الصعوبات التي تواجه التواصل بين الأشخاص، بحيث لا يمكن الجزم بأن يمكن التواصل مع أي كان، ومعرفة كل شيء من طرف أي شخص، وأن العقل البشري وأشكال المعرفة أصبح شموليا وعالميا، حيث كل شخص قادر على فهم كل شيء، وأن أي شخص يستطيع أن يفهم أي شخص آخر. إنما الحقيقة أن هناك تواصل لغوي بين الأشخاص، ويتسم بالرداءة والنسبية حسب الزمان والمكان، متغير حسب المستوى الثقافي، وحسب الأشياء المعنية[15]. الوضوح بصفة عامة يعرف بأنه كل ما هو سهل الفهم، مكتسب بسهولة، بحيث يعتبر واضحا النص الذي يمنح لمفسره وكذلك خصمه الحل الدقيق والمحدد في حالة واقعية ملموسة.

لجلاء ووضوح القواعد القانونية وجهان: الصورة اللغوية لهذا المبدأ ا(لمقروئية) تنبثق من شعار لا يعذر أحد بجهل القانون، بينما الصورة القانونية له (قابلية التطبيق) تندرج تحت طابع الواقعية، المنبثقة خاصة من مبدأ الأمن القانوني.

01- المقروئية :

يعتبر النص المقروء نصا سهل الفهم والاكتساب إذا تم توظيف مصطلح المقروئية فيه، بالرجوع إلى عبارات بسيطة وسهلة يتسنى لكل مواطن من خلالها استيعابه، إذ نسمعه يصب في معنى عقلانيته وذكائه. إن الالتزام بالمقروئية الذي تتضمنه النصوص القانونية حصل على تقاليد جد عريقة وقديمة، إذ لابد أن تكون القوانين مفهومة من طرف الجميع، كما ينص عليها في القانون المدني الفرنسي[16].

02- قابلية التطبيق :

يعتبر النص القانوني واضحا وجليا بمعنى ثاني للمبدأ، لما يكون قابل للتطبيق بسهولة بالنسبة للقاضي الملزم بفض النزاع المعروض عليه بواسطته. إن النص الأكثر دقة وتحديدا، تطبيقه على أي حالة يكون على الأرجح أكثر تأكيدا، وتوقعا لإيجاد الحل الأمثل لها. إن هذا الالتزام بالدقة والتحديد يجد له مبررا بمبدأ

الأمـن القـانوني، ومبـدأ الفصـل بـين السـلطات، بتقييـد هـامش عمـل القاضـي. في حـالات متعـددة الـنص القليـل الوضـوح وناقـص الجـلاء تعترضـه صـعوبة في قابليـة تطبيقه، أي ضبابي(flou)، وشامل(vast)، وغير دقيق(imprecise)[17].

- الدراسة المسبقة للتشريعات و تقييم أثرها:

مـن أجـل تحريـر نـص واضـح و سـهل الفهـم و مكتسـب لابـد أن نبـذل جهـدا للاسـتعلام قـدر الإمكـان حـول المخـاطبين بهـذا الـنص، ممـا يسـاعد علـى وضـع نصـوص نافعـة ومفيـدة وضـرورية. كلمـا تعرفـت علـى احتياجـات زبائنـك وحـددتها، كلمـا تمكنـت مـن التواصـل معهـم بفعاليـة. حـتى نتأكـد مـن أن نكـون جـد مفهـومين، لابـد أن نتعامـل بتفكـير الأشـخاص المخـاطبين ونحـافظ عليـه، وقبـل صـياغة الـنص لابد:

- من الإحاطة بالمعلومات التي ترغب في تمريرها ونقلها.
- تحديد من هم المخاطبين بالنص، وما هي احتياجاتهم؟
- اختيار الكيفية المثلى لتمرير المعلومات ونقلها[18].

إن تقيـيم أثـر التشـريعات يعتـبر أداة لضـمان اختيـار أكثـر الخيـارات التشـريعية كفـاءة وفاعليـة، إذ أنـه يقـيس ويفحـص الفوائـد المرتقبـة والتكـاليف والآثار المتوقعـة للتشـريعات الجديـدة أو المعدلـة، كمـا أنـه أداة تشـريعية مفيـدة تـدعم صـانعي القـرار ببيـانات واقعيـة هامـة تسـاعدهم علـى العمـل في إطـار شـامل يمكـن مـن خلالـه تقيـيم خياراتهم وعواقب قراراتهم[19].

إن دراسة أثر التشريع تعرض كإجابة عن التساؤلات التالية:

- مـا هـو المشـكل المـراد إيجـاد حـل لـه؟ بحيـث يقتضـي عـرض الحالـة وتـوفير المعلومـات الدقيقة حولها.
- ما هو الهدف المرجو تحقيقه؟ وماهي الوسيلة أو المطية لتحقيقه؟
- هـل التشـريع هـو الوسـيلة المثلـى لبلـوغ هـذا الهـدف؟ وهـل تسـتدعي الحالـة سـن قاعدة قانونية جديدة، أم يكفي فقط تعديل ما هو موجود؟[20]

يوفر نظام تقييم أثر التشريعات لصانعي القرار ما يلي:

- التقييم الكامل لأثر التشريع على القضايا المحورية.
- تحديد بدائل لتحقيق الهدف المرجو من تغير السياسة.
- تقيـيم الخيـارات المختلفـة(التشـريعية وغـير التشـريعية)، والتعـرف عليهـا وانتقـاء المناسب منها للتعامل مع المشكل المطروح.

– التأكد من الوصول إلى أكبر عدد من المعنيين وضمان ايجابية مشاركتهم بالرأي.
– التأكد من توازن الفوائد مع التكاليف.
– تحديد أهم القطاعات المتأثرة بالتغيير[21].

يجب أن يساعد تقييم أثر التشريعات على تشكيل السياسات بطرق تقلل من الآثار والأعباء غير المرغوب فيها، وتعظم من الآثار الايجابية، وتدعم تحقيق أهداف السياسة بشكل فعال.

ثانيا: تقنين القواعد القانونية وإتاحتها وإمكانية بلوغها:

-عملية التقنين:

تعتبر هذه العملية حاجزا للتضخم التشريعي، ووسيلة لتحقيق الأمن القانوني والحد من طغيان القواعد القانونية، ففي فرنسا مثلا، تجميع القواعد القانونية في نصوص متناسقة ومترابطة لم يتم هجره منذ **1948** إلى غاية **1989**[22]، أين عرفت عملية التقنين تطورا ملحوظا مع تأسيس اللجنة العليا للتقنين التي يترأسها الوزير الأول[23]، حيث أصبحت منذ إنشائها محورا هاما لإصلاح الدولة.

تم إصدار منشور[24] متعلق بعملية التقنين في فرنسا، يحدد كغاية له بلوغ تقنين مجموع القوانين والتنظيمات خلال **05** سنوات، والهدف المقصود من وراء ذلك هو الطموح إلى تسهيل الأخذ بمبدأ " لا يعذر أحد بجهل القانون"، بحيث يسمح للمواطنين، والمؤسسات من معرفة حقوقهم وواجباتهم بشكل أمثل.

التقنين: إعطاء شكل متناسق ومنظم لمجموعة قواعد قانونية، أعراف، اجتهادات قضائية، تعنى بفرع من القانون في مادة محددة، أو في مجموعة من المواد، قالب القواعد القانونية، وتجميع لها، وهو بصفة عامة يتضمن مزايا عديدة، ومن أهمها هو الوضوح الذي يجنبنا عناء البحث في مراجع مختلفة ومتعددة، بحيث يضع بين أيدينا قواعد قانونية مجموعة ومتجمعة في تقنين موحد بشكل متناسق ومترابط. و بهذا الشكل يتميز القانون بمقروئية أكبر، وكذلك يتميز بسلاسة ووضوح، لأن النصوص القانونية من خلاله مترابطة وفق خطة منطقية مدروسة. فعملية التقنين أصبحت تسمح بالتشخيص والتحري السريع للتناقضات والصعوبات التي تطرحها القواعد القانونية عند مقاربتها وربطها ببعضها في تقنين موحد بعدما كانت متفرقة.

عملية التقنين هي كذلك وسيلة لتحقيق الأمن القانوني لأنها تجنبنا التخوف من نسيان قاعدة قانونية سارية المفعول، إذ من المفترض أن القواعد القانونية السارية المفعول هي المنصوص عليها في التقنينات لا غير، فإما أن تكون سارية المفعول إذا احتواها التقنين، وإما فلا وجود لها إذا لم تكن ضمن نصوصه[25].

يتوجب على من يبتغي تبسيط القواعد القانونية تجميعها وتقنينها أولا، إذ أن التقنين يأتي في المقام الأول، ثم يليه التبسيط والتسهيل[26]. فالتقنين هو عمل تقني وقانوني أما التبسيط فهو عمل سياسي نابع من الإرادة السياسية للسلطات العليا في الدولة بقصد القانون وإتاحة قواعده للجميع وتمكين المخاطبين به من بلوغه.

- بلوغ القوانين وأتاحتها و إمكانية الولوج إليها :

ويعني ذلك بلوغ القاعدة القانونية وإتاحتها ذهنيا(l'accès intellectuel)، أي تواصل معرفي، ذهني عقلاني مع مفهوم النص الذي يعبر عن فحوى القاعدة القانونية.

لما كان في القانون الروماني بلوغ القانون يعني بلوغ العدالة، يتفرع من مبدأ الأمن القانوني الذي ظهر إلى الوجود في ألمانيا[27] وتلقى فيها أهم تطوراته القضائية. إذ حسب محكمة (Karlsruhe) فإن الأمن القانوني مبدأ ذو قيمة دستورية، وشرط لتفعيل القانون، وسابقة ضرورية لممارسة الحرية، وأساس دولة القانون، وأنه يعني حماية الثقة الشرعية للمواطن المخاطب بقواعد القانون في الضمير السياسي القانوني الألماني[28].

إن إتاحة القاعدة القانونية وإمكانية بلوغها تقتضي التلقي الموضوعي لفحواها الملزم من طرف المخاطب بها. يتعلق الأمر إذن بمسألة الفعالية التي ينتجها بلوغ القاعدة القانونية ذهنيا وعقلانيا، أي قرينة معرفة القانون وعلم المخاطبين به لقواعده، هذه القرينة التي ترتكز على مبدأ لا يعذر أحد بجهل القانون، الذي أخذت به أغلب الأنظمة القانونية في العالم، والذي يترجم بمدى مقروئية، وعقلانية، ووضوح القاعدة القانونية بالنسبة لقارئها المخاطب بها، ومدى بلوغه لها بسهولة.

الخاتمة

في الأخير لا يسعني إلا التساؤل حول من هو المكلف بضمان أن القوانين واضحة وذكية، وعقلانية، ومتاحة؟ أول من يتبادر إلى الأذهان هو المشرع، فهو ملزم بالسهر على مفهومية المخاطبين للقواعد القانونية التي يصدرها، حيث تلقى المسؤولية على عاتق البرلمان فيما يتعلق بجودة القواعد القانونية، إذ لابد من تحسين اطلاع البرلمان على القوانين، وتفعيل اقتراح القوانين، والحد من مشاريع القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية.

لابد من إشراك المخاطب بقواعد القانون في صنع هذه الأخيرة إذا أردنا تحقيق التطور والرقي والاستقرار. إنه لمن الضروري الاستماع إلى الأشخاص المعنيين بالقواعد القانونية.

إن أحد المهام الأولية هي محاربة التزايد الكمي في عدد القواعد القانونية، وتسارع وتيرة وريتم إنتاجها، مما يجعل منها غامضة، غير مستقرة، وفي الأخير غير عادلة وتهدد أمن المواطنين القانوني. الحد من المخزون القانوني الذي يجعل من المواطن لا يحترمه لأنه لا يستطيع متابعة تنوعاته المتعددة، وهو ما يقوده إلى التهرب منه.

المبدأ القائل بألا يعذر أحد بجهل القانون يتحقق ويكتسب قبولا أكثر لما يكون مجموع القواعد القانونية محددا وجيدا، فالقواعد القانونية الممتازة الجودة هي الوحيدة التي تعنى بالاحترام، وتتميز بالفعالية، وتبلور المغزى من وراء القانون: العدالة والنظام، الأمن والاستقرار، ضمان الحقوق والحريات العامة، الرفاهية والتطور.....الخ.

الإحالات

1- Philippe Malaurie, L'intelligibilité des Lois, Pouvoirs, **114**, **2005**, p **134**.

2- Ibid, **p134**.

3-بموجب المادة **122**، **123** من دستور **1996**، المعدل بالقانون رقم **19/08**، المؤرخ في **2008/11/15**، ج.ر رقم **63**.

4- بموجب المادة **124** من المرجع نفسه.

5- بموجب المادة **125** من المرجع نفسه.

6-L'inflation avait déjà été dénoncé et avec une grande vivacité au premier Siècle de notre ère « Plurimae leges corruptissima respublica », expose que les premières lois de l'histoire de l'humanité furent simple.

Philippe malaurie, Op-cit, p **134**.
7-La Maxime « Nul n'est censé ignorer la loi » se trouve Transfiguré……. Il n'en demeure pas moins que plus un fossé existe entre la signification juridique du principe et son sens commun….. Mais de fait la superposition du sens commun au sens juridique Transfigure ce dernier. Anne Frison Roche, Principe constitutionnel l'accessibilité de la loi, Dalloz N ° **23**, **2000**, p **366**.
8-L'inflation normative à pour conséquence l'ignorance des lois, leur ineffectivité et finalement leur dévalorisation dans l'esprit public. Philippe Malaurie, Op-cit, p **134**.

9-د. محمد حسام محمود لطفي، المدخل لدراسة القانون في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء، الكتاب الأول: نظرية القانون، ط **03**، القاهرة **1996**، ص **85**.

10- أحمد عبيس نعمة الفتلاوي، إشكالية الصياغة التشريعية والصلاحية التشريعية في ضوء قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم رقم **21** لسنة **2008**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، **2010**.

11- د. زهير اسكندر، صياغة النص التشريعي، الموقع الالكتروني لمركز الدراسات القانونية والقضائية، وزارة العدل وحقوق الانسان، الجمهورية التونسية، بدون سنة، ص **01**.

12- المرجع نفسه، ص **02**.

13- د. محمد محمود صبرة، أصول الصياغة القانونية بالعربية والانجليزية، دار الكتب القانونية، مصر،**2002**، ص **26**.

14- المرجع نفسه، ص **27**.

15-philippe malaurie, Op-cit, p **133**.
16-Le code civil de 1804 : « écrits dans une langue simple, précise, ponctués avec soin, divisés en alinéas courts et peu nombreux, ses articles sont faciles à lire et à comprendre, même pour les personnes non versées dans la science du Droit. Clarté, précision, concision, mesure, ce sont les qualités qui le distinguent, et en font un modèle qui n'a jamais été surpassé. (…) Malheureusement ces belles qualités de notre code sont entrain de disparaitre, et cela par la faute du Législateur moderne ». Capitant Henri, « Comment en fait les lois aujourd'hui », Revue politique et parlementaire, **1917**, vol ; **91**, P **305**.
17-« un texte est claire lorsque son sens ne réclame aucun autre texte pour être admis par n'importe quel lecteur comme applicable au cas concret ». Moor Pierre, Pour une théorie micro politique du droit, paris, puf, **2005**, p **170**.
18-Sonya Trudeau, Les recommandations liées à la rédaction en langue claire et simple : Entre Lisibilité et Intelligibilité, Mémoire(M.A), Faculté des lettres, Université de Laval, Québec, **2003**, p **63**.

19- دراسة حول دمج نظام تقييم أثر التشريعات في البيئة التشريعية للأعمال، التقرير النهائي، مقدم من شركة ميجاكم، مركز دراسات التنمية الدولية، مصر، **2008**، ص **09**.

20-Lasserre Bruno, Pour une meilleure qualité de la réglementation, Bibliothèque des Rapports publics, La Documentation Française, Paris, **2004**, p **13**.

21- دراسة حول دمج نظام تقييم أثر التشريعات في البيئة التشريعية للأعمال، المرجع السابق، ص **10**.

22-Catherine Bergeal, Savoir rédiger un texte normatif, loi, décret, **2**eme édition, Berger-Levrault, **1997**, p **24**.
23-Décret N° **89/647** du **12** Septembre **1989**, Relatif à la composition et au fonctionnement de la Commission supérieure de codification en France.
24-Circulaire du 30 Mai 1996, JORF du **05** Juin **1996**.

25-Guy Braibant, Utilité et difficultés de la Codification, Droit N° **24**, Presse Universitaires de France, **1996**,
P **65**.
26- Codifier d'abord et simplifier ensuite, ibid, p **72**.
27-Xavier Souvignet, L'accès au Droit, Principe du Droit, Principe de Droit, Jurisdoctoria, N° **01**, Panthéon, Paris, **2008**, P **41**.
28- Selon Th. Weitenberger, in Xavier Souvignet, ibid, p **41**.